التسهيلات الائتمانية كمؤشر لأداء التوظيفات القصيرة الأجل في المصارف التجارية
دراسة تطبيقية على فروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى للمدة 2003-2007

م . د عدنان سالم قاسم

المستخلص

يعد نشاط المصارف مؤشراً مهماً عن مدى التطور الاقتصادي والمالي، والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة واحدة من الخدمات التي تقدمها إلى شريحة واسعة من التجار والصناعيين لدعم نشاطهم الاقتصادي على مدار السنة والتي بدورها تسهم في التنمية الاقتصادية من خلال توظيف جزء من الأموال في مجالات استثمار قصير الأجل، وقد اثبت البحث الذي طبق على فروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى إن هناك تدنياً في مستوى توظيف الأموال المتاحة في مجال التسهيلات الائتمانية (السحب على المكشوف، خصم الكمبيالات، خطابات الضمان، القروض قصيرة الأجل، الاعتمادات المستندية) وجاء البحث بأهم التوصيات بالتأكيد على إعادة الثقة بين المصارف والزبائن والعمل على إيجاد منتجات جديدة ومتطورة تنافس المصارف الأهلية.

Abstract

Bank's activity is considered an important evidence on economic and Financial development, credit facilities-both direct and indirect-is one of the services that it present to a great number of traders and industrialists to enhance their economic activity through the year which, in return, participate in the economic growth by using apart of money in a short-term investment, the research which had applied on sectors of Al-Rafidain bank in Neineva province proved that there is a decrease in provided money asing in the credit facilities (overdraft, bills discount, letters of guarantee, short-term loans, documentary credit.

The research reached important recommendations that are returning confidence between banks and costumers and producing modern and development products in order to compete private banks.

المقدمة:

تشكل التسهيلات المصرفية (التسهيلات الائتمانية) عنصراً مهماً في نشاط المصرف فهي المحرك الأساسي والمشجع للأعمال التجارية وكذلك للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتمثل أصحاب هذه المشاريع والأعمال التجارية نسبة كبيرة من العاملين في الاقتصاد وهي تسهم في استقرار الأسعار والحد من التضخم.

لذلك على المصارف الاهتمام الجدي لهذه الفئة ودعمها كونها تحقق للمصرف احد المصادر المهمة للتمويل كما إنها واحدة من اهم فرص الاستثمار المؤثرة في الحركة التجارية والصناعية، وتضيف قيمة اقتصادية للبلد.

ان اهتمام ادارة المصارف بأداء التسهيلات الائتمانية ودراستها وتحليل متغيراتها وتحديد نقاط القوة والضعف وتصحيح القرارات المتعلقة بمنحها تعد من الممارسات الإدارية المهمة في عمل المصارف ودعما غير مباشر للاقتصاد بشكل عام.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

تعد التسهيلات المصرفية (الائتمانية) من العمليات المصرفية ذات التأثير الواضح والمهم في مجال الاستثمار القصير الأجل، كما أنها تسهم بشكل كبير في زيادة حركة النشاط التجاري للبلد او المنطقة التي يقدم خدماته المصرفية فيها.

اذ تعد التسهيلات المقدمة من المصارف بمثابة ضمان أكيد للتجار والمتعاملين من الزبائن وغيرهم، والتسهيلات الائتمانية تعمل بشكل او بأخر على جذب الزبائن بمختلف مستوياتهم التجارية للتعامل مع المصارف من إيداع وسحب، ويحقق ذلك للمصارف أرباحا مقبولة تتناسب وطبيعة الأموال التي يحصل عليها، كما تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال هذه العمليات المصرفية، وبما ان التسهيلات الائتمانية تمثل مقياسا للتطور التجاري والاقتصادي وحركة الأموال ضمن بقعة جغرافية محددة، وهي تؤشر على دور المصارف في التنمية الاقتصادية بشكل عام (تجارية، صناعية، زراعية، وغيرها) ومن هذا المنطلق فان مشكلة البحث تتحدد بإثارة التساؤلات التالية:-

1. **ما دور المصارف الحكومية (فروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى) في تحقيق نمو وازدهار الحركة التجارية والاقتصادية فيها.**
2. **ما مدى كفاءة توظيف الودائع في تعزيز الحركة التجارية والاقتصادية في المحافظة.**

ثانيا: فرضية البحث

1. **التوظيفات في السحب على المكشوف مؤشر على زيادة الحركة التجارية والصناعية.**
2. **التوظيفات في الخصم مؤشر على فاعلية المصرف في التبادل التجاري بين المتعاملين.**
3. **التوسع في إصدار خطابات الضمان مؤشر ايجابي على دعم المصرف لحركة البناء والإنشاءات والبنى التحتية في المحافظة.**

ثالثا: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية التسهيلات الائتمانية في تمويل القطاع التجاري والإسهام في دعم القطاعات الاخرى، وحاجة المحافظة الى تفعيل دور المصارف في جذب الادخارات وتوظيفها في مجالات الاستثمارات المختلفة بما يعزز مكانة المصارف التي تعد عمود الاقتصاد الوطني.

رابعا: أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية:-

1. **التعريف بالتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف الحكومية.**
2. **تقييم دور التسهيلات الائتمانية في دعم الاقتصاد المحلي ودعم التنمية في المحافظة.**
3. **تحديد العوامل التي أسهمت في تراجع وتيرة منح التسهيلات الائتمانية خلال مدة البحث بهدف ايجاد المعالجات الناجعة لتجاوزها مستقبلا.**

المبحث الثاني

ثانيا: الخلفية النظرية للبحث

أولا: مفهوم التسهيلات المصرفية

اقتصر مفهوم التسهيلات المصرفية على الخدمات التي يقدمها المصرف في مجالات محددة، وقد اعتادت إدارات المصارف العراقية بتسمية بعض الانشطة او العمليات المصرفية بالتسهيلات المصرفية (التسهيلات الائتمانية)، وهي تسهيلات ائتمانية نقدية وتعهدية وتشمل (الحسابات الجارية المدينة، خصم الكمبيالات، خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية، القروض قصيرة الأجل، وبطاقات الائتمان) وقد اختلف بعض المصارف في ضم القروض قصيرة الأجل ضمن التسهيلات المصرفية، بينما ذهب البعض في ضم القروض قصيرة الاجل والطويلة الأجل تحت هذه التسمية (الجداول الإحصائية، مصرف الرافدين)، وتماشيا مع هذه الاراء فان التسهيلات الائتمانية تعني قدرة وقابلية ادارة المصرف على خدمة زبائنه والاحتفاظ بهم.

ان التسهيلات والخدمات التي تقدمها المصارف للمتعاملين معها على مستوى العالم بلغ بحدود (300) خدمة وهي تتنامى وتزداد مع التطور الحاصل في الاستراتيجيات المصرفية وكلما احتدت المنافسة بين المصارف ظهرت خدمات وتسهيلات جديدة تكسب بها زبائن جدد فضلا عن الاحتفاظ بما لديها من زبائن.

ولا تمنح التسهيلات الائتمانية في المصارف العراقية إلا بطلب خطي من الزبائن الذين لديهم حسابات جارية (باستثناء خطابات الضمان إذ يمكن تقديم الخدمة مقابل نسبة 110% من مبلغ الخطاب). (تعليمات الصلاحيات المالية والإدارية)

ثانيا: أنواع التسهيلات المصرفية

توجد عدة تقسيمات للتسهيلات المصرفية تصنف حسب القطاعات الاقتصادية او حسب طبيعتها وهي:-

1. **تسهيلات مباشرة:** وتشمل أربعة أنواع رئيسة تستخدمها المصارف الحكومية والأهلية وهي (الحسابات الجارية المدينة، خصم الكمبيالات، القروض والتسليفات، بطاقات الائتمان) وفيما يلي شرح مختصر لكل منهم:-

أ. **الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف):** ويطلق عليه أحيانا بالاعتماد البسيط (أرشيد وجودة، 1999، 114) والسحب على المكشوف عملية مصرفية.

عرفها قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 في المادة (269) أولا بأنها "الاعتماد للسحب على المكشوف عقد يضع المصرف بمقتضاه تحت تصرف المستفيد مبلغا من النقود ولمدة معينة او غير معينة" والمستفيد هو الزبون الذي يمتلك حساباً جارياً في المصرف ويكون تشغيل هذا الحساب مستمراً أي فعالاً (تكرار عمليات السحب والإيداع) لتسهيل الاعمال التجارية بالدرجة الاساس والمشاريع الصناعية الصغيرة، لذلك يسمح للزبون بسحب اكثر من رصيده الجاري بمبلغ يحدد بموجب صلاحية مدير المصرف او مجلس الادارة، ولمدة زمنية معينة تتراوح بين يوم واقل من سنة إذ يعد ائتماناً قصيرَ الأجل كما ورد في اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، ويقوم المصرف باستيفاء الفائدة المقررة وحسب التعليمات للمدة التي يبقى فيها رصيد الحساب مكشوفا (أي تكون الفائدة على المبالغ المستخدمة فعلا) وتحسب الفائدة على الرصيد المستخدم شهريا على ان تسدد الفائدة نقدا بدلا من قيدها على حساب الزبون ومهما كان المستعمل من الرصيد، تفيد هذه الطريقة للتأكد من مقدرة الزبون على التسديد (اللائحة الإرشادية، 2005)، كما ان تسديد الفائدة نقدا يكشف عن الإيرادات الوهمية للمصرف لان الفوائد لم تقبض وربما لا يتم قبضها الى الأبد (بني خالد، 2003، 55) وكذلك الكشف عن الأرصدة الموقوفة من التسهيلات الممنوحة وتفيد في الحد من المخاطر. تتباين الدول في مستوى تقديم هذه الخدمة، ففي ألمانيا وبريطانيا تعد التسهيلات حالة عامة يتم مراقبة أرصدة الحسابات الجارية ويبلغ الزبون في حال انكشاف رصيده وتحسب الفائدة لغاية تسديد المبلغ، بينما في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لا يسمح لهذه التسهيلات دون موافقات أصولية (الجميل، 2006، 47)، وبعد الموافقات والتمتع بالتسهيلات يتطلب من ادارة المصرف متابعة الزبائن وإعادة دراسة المركز الائتماني لهم، ولكي لا تتحول التسهيلات الائتمانية الى قروض طويلة الأجل يطلب تجديدها سنويا لمن يرغب بذلك.

تأسيسا لما سبق يعد السحب على المكشوف أحد من أدوات المصارف التي تعطي للزبون حرية استخدام وتشغيل حسابه الجاري بما ينسجم مع نشاطه التجاري وتعاملاته اليومية وهي تحرره من القيود المفروضة على استخدام أموال المصرف بالحدود المتفق عليها مقابل فائدة، كما تساعد على خدمة الحركة التجارية فضلا عن كونها جزءا من عملية استثمار المصرف لأمواله بطريقة مسيطر عليها.

– خصم الكمبيالات (الكمبيالات المخصومة): تعدّ عملية خصم الكمبيالات مع السحب على المكشوف من أفضل وسائل خدمة الزبائن ممن يمارسون الاعمال التجارية وان التوسع في هذه الخدمة يعكس جانب مهم من جوانب النشاط التجاري في القطر.

والكمبيالة ورقة تجارية يطلق عليها (السند للأمر) وقد اشترط قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984 وتعديلاته عند إنشاءها شمول الكمبيالة على البيانات الاتية (المادة 133، قانون التجارة، 38):

أولا: شرط الأمر او عبارة سند للأمر مكتوب في متن السند باللغة التي كتب بها.

ثانيا: تاريخ الاستحقاق.

ثالثا: تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.

رابعا: مكان الأداء.

خامسا: اسم من يجب الوفاء له او لأمره.

سادسا: تاريخ السند ومكان إنشائه.

سابعا: اسم وتوقيع ومكان من انشأ السند (المحرر)

ب. خصم الأوراق التجارية

الخصم هو "اتفاق يتعهد المصرف بمقتضاه بان يدفع مقدما قيمة ورقة تجارية او أي مستند أخر قابل للتداول الى المستفيد مقابل نقل ملكيته الى المصرف مع التزام المستفيد برد القيمة الى المصرف إذا لم يدفعها المدين الأصلي" (المادة 283 أولا، قانون التجارة)، ويعرف الخصم بأنه عملية تظهير الكمبيالة غير المستحقة تظهيرا ناقلا للملكية على ان يدفع المصرف قيمتها مقدما. إذا خصم الكمبيالات واحدة من التسهيلات الائتمانية المهمة وتعني ان يخصص المصرف مبلغا معينا لزبونه يسمح له وفي حدوده ان يقدم للمصرف كمبيالات او حوالات لخصمها له في الحساب بعد استقطاع مبلغ الفائدة المقررة والعمولة على ان ينتظر المصرف لحين تاريخ استحقاق الكمبيالة فيقوم باستحصال مبلغها من المدين فيها او من مقدم الكمبيالة للخصم (المظهر الأخير) في حالة عدم تسديد المدين لها.

ان خصم الكمبيالة نوع من الائتمان النقدي القصير الأجل يوفر التمويل اللازم او المطلوب لتسوية المستحقات بين التجار ويدعم النشاطات الصناعية والمهنية الاخرى ويسهم في تطورها، ويمكن للمصرف إعادة خصم الكمبيالات التي بحوزته لدى البنك المركزي في حالة حاجته الى السيولة وبسعر خصم اقل، وسعر الخصم احد أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي في مجال الراقبة الكمية على الائتمان المصرفي (ابو احمد، قدوري، 2005، 93).

جـ. القروض قصيرة الأجل و(التسليفات): تعتبر القروض بمختلف أنواعها من اهم العمليات المصرفية في توظيف الأموال المجمعة لدى المصارف.

ويحقق هذا النشاط في حالة إتباع المصرف الأسس العلمية الصحيحة للإقراض نسبة كبيرة من الأرباح. أما حجم القروض الممنوحة ونوعها وعددها يختلف بين مصرف وأخر باختلاف سياساتها الاقراضية والاستثمارية،

والتي تركز على المبادلة بين الربحية والسيولة بمعنى احتفاظ المصرف بنسبة سيولة عالية غير مستثمرة ينتج عنها ربحية منخفضة (hempel, et.al, 1994:67)، لذلك نلاحظ قيام قسم من المصارف (المتحفظة) باستثمار الفوائض المالية في موجودات شبه نقدية (تتمتع بدرجة عالية من السيولة لمقابلة التزامات المصرف) حينما ينخفض الطلب على القروض، وعلى المصارف ان توظف أموالها تماشيا مع طبيعة الودائع التي بحوزتها (جارية، ثابتة) على هذا الاساس تصنف القروض الى طويلة ومتوسطة الأجل ولكل منهما مخاطر كما لها أسعار فائدة ومدة سداد محددة في العقد المبرم بين المصرف والزبون، وعادة ما تكون القروض القصيرة الأجل اقل مخاطر من القروض الطويلة الأجل وذات أسعار فائدة اقل كما ان مدة السداد تكون اقل من سنة.

تمنح القروض لأغراض مختلفة منها تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، استهلاكية بشكل عام بينما حددها (yeager and seitz, 1989: 276) قروض للأشخاص loans to people وقروض أعمال business loans، ويتعامل المصرف مع طلبات الزبائن في تحديد مدة القرض مستندا على طبيعة (الغرض من القرض.

ويطلب المصرف مقابل ذلك ضمانات تتناسب والمبلغ الممنوح وقد حددت التعليمات المصرفية منح القروض بما يعادل 20%–30% من قيمة الضمانات المقدمة سواء كانت ضمانات عقارية او غيرها من الضمانات تحوطا من مخاطر انخفاض أسعار الضمانات او عدم دقة تقدير الضمانات من قبل لجان التقدير ولضمان حقوق المودع والمحافظة على سمعة ونشاط المصرف من إلحاق الخسائر بسبب هبوط قيمة الضمانات.

لذلك فقد جرت العادة لدى المصارف المحلية الحكومية ان يكون مبلغ الضمان اكثر من ضعف مبلغ القرض مع الأخذ بنظر الاعتبار إعادة تقييم قيمة الضمانات كل سنة او كلما دعت الحاجة الى ذلك وقد يطلب المصرف من الزبون إضافة ضمانات اخرى للمحافظة قيمة القرض، أما بالنسبة للتسليفات الأخرى فان المصرف أحيانا يطلب كفالات شخصية كأن يكون كفالة موظف يضمن سداد السلفة في حال نكول المقترض او المستلف ذلك ان السلف مبالغها محددة تتناسب مع ضمان إمكانية الموظف تسديد السلفة.

وقد تلجأ بعض الدول الى تأسيس شركات مالية لضمان القروض وهي يمكن ان تسهم في تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات التي لا تستطيع تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض، وتهدف هذه الشركات الى ايجاد فرص عمل وتوسيع قاعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولمختلف القطاعات.

د. بطاقة الائتمان (credit card): ويطلق عليها أيضا master card، visa card (الجميل، 2006، 48) وهي بطاقة بلاستيكية على شكل شريحة الكترونية بحيث تعطي الفرصة لحاملها الشرعي الحصول على الائتمان الذي يطلبه ضمن شروط محددة يمكن استخدامها داخل البلد او خارجه لشراء بضائع مختلفة او تذاكر طائرة او ما شابه ذلك دون القيام بالدفع النقدي على ان تسدد خلال (25) يوماً من استلامه الفواتير دون دفع أي فوائد (أرشيد وجودة، 1999، 123).

وللبطاقة الائتمانية فوائد منها، استغناء الافراد عن حمل النقود او تعرضها للسرقة او الضياع والتلف مع التمتع بائتمان مجاني، كما إنها تساعد على زيادة مبيعات التجار وكذلك تساعد على توسيع قاعدة توظيف الأموال للمصرف وكسب عدد اكبر من الزبائن.

2. تسهيلات غير مباشرة: وتشمل

أولا: خطابات الضمان: Letters of guarantee او الكفالة المصرفية او (الائتمان التعهدي) هكذا يطلق بعض التسميات على خطابات الضمان وعرفه قانون التجارة بأنه:

(خطاب الضمان تعهد يصدر عن مصرف بناء على طلب احد المتعاملين معه (الأمر) بدفع مبلغ معين او قابل للتعيين لشخص أخر (المستفيد) دون قيد او شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب، ويحدد في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من اجله) المادة 287 من قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984.

اذ يتعهد المصرف بضمان زبونه في حدود مبلغ معين ومحدد لمنفعة جهات حكومية او غير حكومية وذلك بإصدار خطاب او خطابات ضمان بناءً على طلب الزبون يحدد فيه الغرض والمدة التي يبقى فيها المصرف ضامنا بدفع مبلغ الخطاب الى الجهة المستفيدة التي صدر الخطاب لصالحها في حال إخلال الزبون بالتزاماته تجاه الطرف الثالث (الجهة المستفيدة) لكن لا يحق للمصرف دفع مبلغ خطاب الضمان للجهة المستفيدة بمجرد مطالبتها للبنك إلا بعد التحقق من مخالفة الزبون للغرض المحدد في خطاب الضمان (المادة 293 من القانون)، يستوفي المصرف عمولة ورسوم عن إصدار خطاب الضمان، كما يطلب من الزبون ضمانات عقارية او عينية او كفالات شخصية للتوثيق ذلك ما نصت عليه المادة 288 أولا، ويمكن تجديد او تمديد خطابات الضمان بطلب من الزبون او من الجهة المستفيدة مقابل عمولات ورسوم تستوفى من الزبون، وقد ارتأت بعض المصارف في إصدار خطابات ضمان مقابل تأمينات تتراوح بين 10% مع ضمانات و 110% بدون ضمانات عندما لا يكون للأمر حساب جاري لدى المصرف ويعتمد ذلك على سمعة الزبون وملائته المالية ونشاطه الاقتصادي، ويصدر خطاب الضمان لحسن الأداء او التنفيذ عن الغرض المثبت في خطاب الضمان والذي أشار إليه القانون (بالغرض) من حيث التنفيذ والتسليم وفقا للمواصفات المطلوبة سواء أكان الموضوع توريد مواد أولية أم متخصصة أم تنفيذ مشاريع مختلفة، المهم هو التزام المقاول بتحقيق الغرض المحدد الذي اتفق عليه المستفيد مع الأمر.

وتحقق هذه العملية المصرفية خدمة للزبون لكلا الطرفين تسهل له الاتفاق والتعاقد مع أصحاب العلاقة (المستفيدين) التي يكون احد شروطها تقديم خطاب الضمان او صك مصدق بالمبلغ المطلوب فضلا عن إضافة عامل الثقة والأمان.

ثانيا: الاعتمادات المستندية: التعريف المبسط للاعتماد المستندي هو (تعهد مصرفي مشروط بالوفاء) (النجفي، 1990، 58) بما يعني ان المصرف هو احد أطراف الاعتماد المستندي، بعبارة اخرى المصرف أساس نشوء الاعتماد المستندي ذلك ما أشارت إليه المادة (273) اولا من قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984 المعدل (الاعتماد المستندي عقد يتعهد المصرف بمقتضاه بفتح اعتماد لصالح المستفيد بناءً على طلب الأمر بفتح الاعتماد بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة او معدة للنقل).

إن هذا النوع من التسهيلات يحقق جملة من الأهداف لكل الأطراف فضلا عن الفائدة التي تنعكس على الاقتصاد وذلك من خلال عملية تمويل البضائع والتجهيزات المستوردة الأمر الذي يفسح المجال للمصارف الفاتحة للاعتماد في منح تسهيلات ائتمانية للأمر (المستورد) وتعد منفذا استثماريا مهما.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

الاساس الذي يستند إليه المصرف في عمليات الاستثمار بشقيه القصير الأجل والطويل الأجل هو التمويل (مصادر الأموال لتلك المصارف) وان معظم مصادر أموال المصرف او النسبة الكبرى من أموال المصرف هي أرصدة الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة، ولغرض الوقوف على حجم الأموال المتوفرة لدى فروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى لابد من دراسة وتحليل مجمل الأموال التي حصل عليها فروع المصرف خلال مدة الدراسة (2003-2007) وكذلك معرفة مدى استخدام هذه الأموال ولا سيما في مجال التسهيلات الائتمانية والتي تعد احد مجالات الاستثمار قصير الأجل للمصارف التجارية وكما يلي:-

1. الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة:-

أ. الحسابات الجارية:-

يظهر الجدول رقم (1) أرصدة فروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى من الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة للمدة من 2003-2007 وقد بلغ أعلى رصيد للحسابات الجارية سنة 2007 ويبلغ (251680) مليون دينار بينما كان اقل رصيد سنة (2004) يبلغ (65992) مليون دينار وهذه الأرصدة لوحدها كافية لتغطية مجال واسع من الحركة التجارية في المحافظة ويمكن استغلال 40% من الأرصدة الظاهرة في الجدول بعد استبعاد الاحتياط القانوني ونسبة السيولة الواجب توفرها لمواجهة توقعات الطلب على تلك الودائع، وهي مبالغ متاحة للاستثمار لدى فروع مصرف الرافدين في المحافظة، علما ان حركة الحسابات الجارية اليومية قد تتصاعد الى اكثر من الرصيد المذكور في 12/31 او نقل عنه اعتمادا على حركة السحب والإيداع، والجدول (1) يبين إنها في حالة تزايد سنوي كبير اذ بلغت نسبة الزيادة في حجم الودائع الجارية 28.1% لسنة (2007) مقارنة بسنة (2004) وقد تشير الزيادة الى زيادة حركة الإيداع في الحسابات الجارية والتوفير في المحافظة لا سيما إذا كان أصحاب الحسابات الجارية من التجار وأصحاب المحلات والأعمال التجارية الاخرى، او قد يكون جزء كبير منها يعود الى الفوائض النقدية لبعض شرائح المجتمع بسبب زيادة الرواتب وكذلك من إيرادات دوائر الدولة وتخصيصاتها فضلا عن الدوافع الحكومية، ويمكن ان ينعكس هذا التغير في الأرصدة على نشاط المصرف في التوسيع في منح التسهيلات الائتمانية وتحقيق عوائد عالية وقد لا يحدث اي تغيير تبعا لسياسة المصرف الائتمانية. وكما هو عليه في فروع الرافدين في المحافظة اذ ان زيادة السيولة المتقدمة لدى الفروع لم يقابلها زيادة مماثلة في حجم التسهيلات الائتمانية.

ب. حسابات التوفير:-

كانت أرصدة حسابات التوفير في سنة (2003) منخفضة مقارنة مع السنوات اللاحقة لمدة الدراسة اذ يبين الجدول رقم (1) ان أرصدة حساب التوفير في حالة تزايد مضطرد سنة بعد اخرى وقد بلغت نسبة الزيادة 226% لسنة 2007 مقارنة بسنة 2003 وقد يعزو سبب هذه الزيادة الى تحسن الوضع الأمني والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة فضلا عن تغير أسعار الفائدة للودائع وحسابات التوفير أي ان هناك تغيراً في سياسة المصرف باتجاه جذب الودائع بمختلف أنواعها.

ج. الودائع الثابتة:-

لم يكن هناك إقبال من قبل زبائن المصرف او من المواطنين نحو الودائع الثابتة، فقد كانت أرصدتها قليلة مقارنة بأرصدة الحسابات الجارية والتوفير خلال مدة الدراسة هذا من جانب ومن جانب أخر فإنها قليلة مقارنة بعدد فروع مصرف الرافدين المنتشرة في مدينة الموصل والاقضية والنواحي التابعة لها كما إنها قليلة مقارنة بعدد المتعاملين مع المصرف وعدد سكان المحافظة اذ ان أرصدة الودائع الثابتة تمنح المصرف حرية ائتمانية اكبر في مجال الاستثمار وتحقيق عوائد أفضل، ويلاحظ من الجدول (1) ان أرصدة الودائع الثابتة متذبذبة بين الصعود والانخفاض إلا ان المحصلة النهائية في زيادة اذ بلغت نسبة الزيادة 45% في سنة 2007 مقارنة بسنة 2004 علما ان أعلى رصيد كان (1223) مليون دينار في سنة 2007 واقل رصيد (221) مليون دينار في سنة 2004.

وأخيرا يبين الجدول (1) ان مجموع مصادر أموال فروع المصرف في المحافظة معتدلة نوعا ما، والسبب هو ان بعض فروع المصرف أنشأت حديثا والبعض الأخر توقف عن العمل بسبب تدهور الوضع الأمني في مناطقهم مما جعل بعض تلك الحسابات متدنية نسبيا، وبشكل عام فان مجموع مصادر التمويل (الأموال) لفروع المصرف هي في حالة تزايد تراوحت نسب الزيادة السنوية بين 35% و 26% وقد كانت نسبة الزيادة لسنة (2007) 263% مقارنة بسنة 2003 ويؤشر هذا التحليل والأرقام الواردة في الجدول ونسب الزيادة منها ان فروع المصرف لم تعاني من نقص في مصادر التمويل والذي يؤكد ذلك هي الزيادة المضطردة السنوية لكل أرصدة الحسابات بشكل عام.

جدول رقم (1)

الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة للسنوات 2003-2007

لفروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى

(مليون دينار)

السنة	جاري	توفير	ودائع	المجموع
2003	67740	16834	241	84815
2004	65992	21626	221	87839
2005	70650	29779	392	100822
2006	98433	37498	263	136193
2007	251680	54830	1223	307734

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المصرفية

2. <u>دراسة وتحليل التسهيلات الائتمانية لفروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى:</u>-

يعتمد المصرف الرئيس (مصرف الرافدين) في سياسته الائتمانية على الصلاحيات المالية والإدارية والمصرفية للمديرين ومجلس الادارة (الادارة العامة) اذ تحدد الصلاحيات حسب المستويات الوظيفية مقدار المبالغ التي يمكن ان توضع تحت تصرف الزبائن كحد أعلى ويطلق عليها (المقرر) أي ماتم إقراره من الادارة العامة او

المدير التنفيذي للمصرف ويتصرف الزبون (عميل المصرف) بحدود هذا المبلغ ولا يحق له تجاوزه باي شكل من الأشكال باستثناء الموافقات الخاصة التي يتقدم بها الزبون بطلب الى الادارة العامة لزيادة المقرر، وتحصل الموافقة بناءً على السمعة الجيدة في المحيط التجاري الذي يعمل فيه الزبون او سمعته لدى الفروع الاخرى ومدى التزامه بالتسديد والتعامل المستمر مع المصارف، والجدول رقم (2) يبين حجم المبالغ المستثمرة في التسهيلات الائتمانية والتي من ضمنها الائتمان التعهدي الممنوح (خطابات الضمان) كأحد العمليات المصرفية التي يحقق المصرف عوائد من الرسوم والعمولات عن الخدمة المقدمة وكما يلي:-

جدول رقم (2)

التسهيلات الائتمانية والنقدية (المبالغ مليون دينار)

السنة	السحب على المكشوف (الجاري المدين)		خصم الكمبيالات		قروض قصيرة الاجل		خطابات ضمان	
	مقرر	مستعمل	مقرر	مستعمل	مقرر	مستعمل	مقرر	مستعمل
2003	570	250	668	113	78	85	854	576
2004	532	257	630	244	212	51	854	502
2005	479	234	597	259	99	36	982	613
2006	551	328	762	422	237	100	1653	1237
2007	559	356	753	461	420	110	1856	1250

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات فروع مصرف الرافدين في المحافظة

تشير الأرقام الواردة في الجدول (2) الى حجم المبالغ المقررة بموجب موافقات أصولية وحسب صلاحيات الادارة العامة او مندوب الادارة العامة في المحافظة وصلاحيات مديري الفروع، كما يظهر مقدار المستعمل من المبالغ المتاحة للزبون بموجب تلك الموافقات المستندة الى حركة حسابات الزبون ونشاطه التجاري والمالي وسمعته وملاءته المالية.

- ومن الجدير بالملاحظة ان الأرصدة المقررة من الحساب الجاري المدين للسنوات 2003-2005 في حالة تناقص وبنسب تراوحت بين (6.6%-10%) ثم زادت أرصدة المقرر للسنوات 2006،2007 وبنسب تراوحت بين (15.2%-13%) وان المستعمل من هذه الأرصدة كان في حالة تزايد اذ تراوحت نسب الزيادة في الأرصدة المستعملة خلال سنوات البحث (2.5%، -8.7%، 40.2%، 8.6%) على التوالي.

- انخفضت أرصدة الكمبيالات المخصومة المقررة خلال سنوات التقويم باستثناء سنة 2006 اذ ازدادت بنسبة 27.6% مقارنة بسنة 2005 في حين ازدادت أرصدة المستعمل منها وبنسب تراوحت بين (120% و 9.2%).

- أما القروض القصيرة الأجل والتي تتراوح مدتها بين (6) اشهر وسنة فقد ازدادت الأرصدة المقررة بشكل كبير وكانت نسبة الزيادة خلال سنوات البحث تتراوح بين 171.8% و 77.2% ولكن المستعمل من الأرصدة المقررة لم يكن بالمستوى الطموح اذ انخفضت الأرصدة المستعملة في

السنتين 2004و 2005 ثم أخذت بالازدياد وتراوحت نسب الزيادة في الأرصدة المستعملة خلال السنتين الأخيرتين بين (177.8% و 10%) ويعزى سبب التذبذب في الزيادة والنقصان للأرصدة المقررة والمستعملة منها الى الظروف الأمنية غير المستقرة في المحافظة مقارنة بحجم الاعمال التجارية بالدرجة الاساس وانشغال المصارف بإعادة الاعمار وبعمليات استبدال العملة القديمة فضلا عن قلة المبالغ المقررة للزبائن.

- بينما كانت الأرصدة المقررة لخطابات الضمان في تزايد خلال مدة البحث وبنسب تراوحت بين 12.3% و 68%) كما ان المستعمل منها كان في تزايد وبنسب تراوحت بين (1.01%-101.8%) باستثناء سنة 2004 اذ انخفض الرصيد المستعمل بنسبة 12.8% مقارنة بسنة 2003 ولا يخفى على المتخصصين في مجال المصارف والاقتصاد ان ارصدة خطابات الضمان المقررة والمستعملة هي تعهدية (ضمانة) وليست نقدية أي إنها لا تعتمد على حجم الحسابات الجارية والودائع وإنما تعتمد على مقدرة المصرف للإيفاء بالتزاماته تجاه المؤسسات الموجهة إليها خطابات الضمان (الجهات المستفيدة من الخطاب).

وعلى الرغم من وجود زيادة في ارصدة المقرر والمستعمل من التسهيلات المصرفية خلال مدة البحث إلاّ ان ذلك لم يؤشر ان هناك حركة تجارية بسبب تلك الزيادة إذ أن المبالغ المقررة لتلك التسهيلات لم تشكل سوى نسبة ضئيلة من أرصدة الودائع والحسابات الجارية وكما هو موضح في الفقرة اللاحقة.

3. <u>دراسة وتحليل نسب الأرصدة المستعملة الى الأرصدة المقررة</u>

فيما يلي جدول رقم (3) يبين نسب الأرصدة المستعملة من الأرصدة التي تم إقرارها من الجهات المخولة لمنح التسهيلات وحسب صلاحيتها المالية وكما مبين أدناه:-

جدول رقم (3)

نسب الارصدة المستعملة من الارصدة المقررة

السنة	المكشوف	الخصم	القروض	الخطاب	المجموع
2003	%43.8	%17	%109	%67.4	%47.2
2004	%48.3	%38.7	%24	%58.8	%47.3
2005	%48.8	%43.4	%36.4	%62.4	%52.9
2006	%59.5	%55.4	%42.2	%74.8	%65.2
2007	%63.7	%61.2	%26.2	%67.3	%60.7

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المصرفية

ومن الجدول يظهر ان نسب استغلال الارصدة المقررة للتسهيلات الائتمانية تتراوح بين 56.4%-65% كحد أعلى، ولو رجعنا الى قياس نسب المستعمل من الارصدة المقررة لحساب السحب على المكشوف او خصم الكمبيالات او القروض وخطابات الضمان لتبين لنا إنها أيضا منخفضة وهي تتراوح بين 44% و64% للسحب على المكشوف وبين 39%-61% للخصم و24%-108% للقروض القصيرة الأجل وفيها نسبة شاذة وكانت في سنة 2003 فقط اذ يمكن للمصرف منح قروض قصيرة الأجل او تسهيلات بدون مقرر وتحت

ظروف خاصة ولمرة واحدة، والحقيقة ان رصيد سنة 2003 من القروض القصيرة هي المتراكم من سنوات سابقة مضافا إليها الفوائد المتراكمة وغير المسددة لذلك ظهرت النسبة (108%) أكثر من المقرر.

الملاحظة المهمة في هذه النسب هو انه هناك ضعفاً في إقبال الزبائن على استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة بسبب قلة التخصيصات المقررة للزبائن مقارنة بحجم الاعمال التجارية لاسيما بعد الأحداث (2003) والتي شهدت انفتاح السوق العراقية على أسواق الدول المجاورة والأسواق العالمية وتوريد مختلف أنواع البضائع والسلع.

4. نسبة المقرر الى إجمالي الودائع (حسابات جارية وتوفير وودائع ثابتة) للسنوات 2003-2007:-

لغرض الوقوف على حجم الأموال المقررة ضمن صلاحيات الفروع ونسبها من إجمالي الودائع لتحديد مقدار الأموال الموظفة لفروع مصرف الرافدين في التسهيلات الائتمانية بشكل منفصل لكل نوع من التسهيلات وبشكل إجمالي يبين لنا الجدول رقم (4) نسب التوظيفات في التسهيلات الائتمانية المتاحة من إجمالي الودائع:-

جدول رقم (4)

نسب التوظيفات في التسهيلات المتاحة من اجمالي الودائع (المبالغ ألف دينار)

السنة	اجمالي الودائع (1)	اجمالي المقرر (2)	نسبة (1)/(2)%	النسبة (1)/(2) بعد استبعاد مقرر خطابات الضمان
2003	84815217	2169470	%2.6	%1.6
2004	87839009	2227900	%2.5	%1.6
2005	100821817	2155400	%2.1	%1.2
2006	136193382	3202150	%2.4	%1.1
2007	307733653	3586750	%1.2	%0.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المصرفية

ويظهر الجدول ان نسب التوظيف متدنية جدا في مجال التسهيلات الائتمانية ولم يتم استبعاد المقرر من خطابات الضمان لكونها تسهيلات تعهدية وليست نقدية لتبين لنا ان نسب التوظيف قد انخفضت بأكثر من 45% عن النسب السابقة وبذلك فان نسب التوظيف تتراوح ما بين 0.6% سنة 2007 و 1.6% لسنة 2003 أي بمعنى ان نسب التوظيف في انخفاض مستمر سنويا على الرغم من ازدياد رصيد المقرر، وسبب الانخفاض في نسبة التوظيف الذي يظهره الجدول هو الزيادة الكبيرة في اجمالي الودائع ولم يقابلها زيادة مماثلة في منح تسهيلات ائتمانية (المقرر)، مما يشير الى ان فروع المصرف لم تنجح في جذب زبائن جدد لمنحهم تسهيلات ائتمانية بسبب سياسة المصرف المنخفضة من جانب ومن جانب اخر ان الانخفاض نتج عن ضعف او انعدام هذه الخدمة في العديد من فروع المصرف في المحافظة رغم وقوع تلك الفروع في مناطق تجارية و زراعية متميزة مثل ربيعة والبعاج وتلعفر هذا وكذلك انخفاض الوعي المصرفي لدى الكثير من المتعاملين مع المصارف و خاصة الفروع خارج مركز المحافظة وعزوف بعض الزبائن عن التعامل مع بالفائدة.

والملاحظة أيضا ان فروع المصارف ليس لديها الصلاحيات الإدارية والمالية الكافية لاستغلال الفائض النقدي من اجمالي الودائع ذلك ان المركز الرئيس معتمدا على الاستثمارات الخالية من المخاطر (حوالات الخزينة) أي يعمل على إقراض وزارة المالية (خزينة الدولة) لتحقيق الأرباح السنوية وهذا الدور لا يسهم في تنشيط الحركة التجارية والصناعات الصغيرة بل أصبحت المصارف الحكومية جهات منفذة لسياسات الدولة دون النظر الى حاجة البلد من متطلبات تنمية صناعية واقتصادية، ومن أسباب توجه الاستثمارات للمصارف نحو حوالات الخزينة هو خلوها من المخاطر الائتمانية الناتجة عن تعثر بعض الزبائن في تسديد ما بذمتهم فضلا عن حاجة الخزينة العامة الى التحويل نتيجة عجز الميزانية.

5. نسبة المستعمل من اجمالي ارصدة التسهيلات الائتمانية الى اجمالي الودائع للسنوات 2003-2007:-

من البديهي ان تكون نسب المستعمل من ارصدة التسهيلات الائتمانية منسوبة الى اجمالي الودائع اقل بمقدار الضعف تقريبا، ذلك ان نسب المستعمل من المقرر تراوحت بين 47%-65% والجدول رقم (5) يبين نسب التوظيفات الفعلية للأموال المخصصة للاستثمار وكما يلي:-

جدول (5)

نسب ارصدة التسهيلات الائتمانية المستعملة الى اجمالي الودائع

للمدة من 2003-2007

السنة	اجمالي الودائع (1) (مليون دينار)	اجمالي المستعمل (2) (مليون دينار)	(3) نسبة (2)/(1)	نسبة (1)/(2) بعد استبعاد المستعمل من خطابات الضمان
2003	84815	1225	%1.4	%0.76
2004	87839	1053	%1.2	%0.63
2005	100082	1142	%1.1	%0.52
2006	136193	2087	%1.5	%0.62
2007	307734	2177	%0.7	%0.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المصرفية

يبين الحقل (3) ان نسب التوظيف الفعلية التي استخدمها الزبائن من ارصدة التسهيلات الائتمانية تراوحت بين (0.7%-0.76%) عند استبعاد المستعمل من التسهيلات الخاصة بخطابات الضمان كونها مبالغ الخطابات الصادرة تمثل التزاما تعهديا من المصرف تجاه المستفيد يلتزم المصرف بدفع مبلغ الخطاب عندما لا ينفذ الغرض من الخطاب، ويلاحظ ان اقل نسبة للتوظيف كانت في سنة (2007) مما يشير الى الانخفاض في اداء التوظيف لأسباب مختلفة منها عدم شمول فروع المصرف كافة في المحافظة بمنح التسهيلات الائتمانية وقلة التخصيصات المقرر وعدم تناسبها مع حجم الاعمال التجارية في المحافظة والظروف الامنية غير المستقرة التي تهدفها المحافظة بعد الأحداث فضلا عن السياسة المالية لدولة والسياسة المتحفظة للمصرف تجنبا من المخاطر الائتمانية وقلة الوعي المصرفي لدى الكثير من المتعاملين مع المصارف.

6. **عدد الزبائن الممنوحين تسهيلات ائتمانية لفروع مصرف الرافدين للسنوات 2003-2007:-**

أوضحت المؤشرات السابقة الى انخفاض نسب التوظيف في اجمالي التسهيلات الائتمانية لفرع مصرف الرافدين في المحافظة، وللسنوات كافة فضلا عن انخفاض نسب المستعمل من ارصدة التسهيلات مقارنة بالمقرر، ويؤكد تلك المؤشرات بانخفاض عدد الزبائن (زبائن فروع المصرف) سنويا ففي سنة 2003 كان عدد الزبائن الممنوحين تسهيلات (197) زبون انخفض الى (94) زبون سنة 2007 أي نسبة الانخفاض 52% والجدول رقم (6) يبين عدد الممنوحين تسهيلات وعدد غير المستخدمين للتسهيلات ومبالغ التسهيلات خلال السنوات (2003-2007):-

جدول رقم (6)

عدد الممنوحين تسهيلات ائتمانية وعدد غير المستخدمين التسهيلات ومبالغ التسهيلات المستعملة للسنوات (2003-2007) لفروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى

السنة	إجمالي عدد الممنوحين تسهيلات	نسبة التطور	عدد غير المستخدمين تسهيلات	نسبة التطور	نسبة (2)/(1)	مبالغ التسهيلات المستعملة (مليون دينار)	نسبة تطور المبالغ
2003	197	-	14		%7.1	1225	-
2004	174	%11.7	11	21.4	%6.3	1053	%14
2005	115	33.9	6	45.5	%5.2	1142	%8.5
2006	108	6.1	5	116.7	%4.6	2087	%82.7
2007	94	13	4	20	%4.2	2177	%4.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المصرفية

يوضح الجدول (6) ان نسب انخفاض اجمالي عدد الممنوحين تسهيلات ائتمانية تراوحت بين أعلى نسبة (33.9%) لسنة 2005 واقل نسبة (6.1%) لسنة 2006، وان نسب انخفاض عدد غير المستخدمين للتسهيلات خلال مدة البحث تراوحت بين أعلى نسبة (45.5%) لسنة 2005 واقل نسبة (16.7%) لسنة 2006، بينما كانت نسب الزيادة في مبالغ التسهيلات الائتمانية تتراوح بين أعلى نسبة (82.7%) لسنة 2006 واقل نسبة (4.3%) لسنة 2007.

ومن خلال مقارنة مبالغ التسهيلات المستعملة مع عدد الممنوحين تسهيلات ائتمانية لوحظ هناك علاقة عكسية بين الزبائن الممنوحين تسهيلات وحجم المبالغ المستعملة من التسهيلات حيث زادت مبالغ التسهيلات لسنة 2007 مقارنة بسنة 2003 بنسبة 77.8% بينما انخفض عدد الممنوحين تسهيلات ائتمانية بنسبة 52.8% لمدة نفسها .

ان احد أسباب زيادة ارصدة المبالغ المستعملة من التسهيلات هو التوسع نسبيا في منح او إصدار خطابات ضمان وان مبالغ هذه الخطابات كبيرة نسبيا.

7. **اختبار فرضيات البحث:-**

بالرجوع الى الجداول (1، 2، 4) واستخراج نسب توظيف الارصدة النقدية المتاحة للاستثمار في مجال التسهيلات الائتمانية لفروع مصرف الرافدين في المحافظة يتبين ان نسب التوظيف متدنية كما في الجدول (7).

جدول (7)

نسب توظيف الارصدة المتاحة لفروع مصرف الرافدين في التسهيلات الائتمانية

السنة	مكشوف/ اجمالي الودائع %	خصم / اجمالي الودائع %	خطابات اجمالي الودائع %	قروض/ اجمالي الودائع %
2003	0.7	0.8	1	0.09
2004	0.6	0.7	1	0.2
2005	0.4	0.6	1	0.1
2006	0.4	0.6	1.2	0.17
2007	0.2	0.2	0.6	0.13

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابق

يبين الجدول ان نسب المقرر من السحب على المكشوف الى اجمالي الودائع تراوحت بين 0.2% سنة 2007 و 0.7% سنة 2003 وهي في تراجع سنوي لنسب التوظيف فضلا عن تدني نسب التوظيف الى ما دون 1% في هذا النوع من التسهيلات.

كما ان نسب التوظيف في الخصم الى اجمالي الودائع تراوحت بين 0.2% سنة 2007 و 0.8% سنة 2003 وهي في تراجع سنوي وانخفاض الى ما دون 1%.

ان هذا الانخفاض في نسب التوظيف لفروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى يدل على انخفاض حركة التعامل بين التجار وفروع المصرف من خلال هذين النوعين من التسهيلات وهي بذلك لا تسهم في دعم القطاع التجاري. وهذه النتيجة لا تتفق مع منطوق الفرضية الأولى للبحث.

ويوضح الجدول أيضا نسب المقرر من خطابات الضمان الى اجمالي الودائع كانت منخفضة إلاّ أنها أفضل بقليل من النوعين السابقين اذ تراوحت النسب بين 0.6% في سنة 2007 و 1.2 في سنة 2006 وهذه لا تتفق مع منطوق الفرضية الثانية بمعنى ان هذا النوع من التسهيلات لا يسهم بشكل فعال في دعم حركة البناء والإنشاءات والبنى التحتية في المحافظة او ان أعمال البناء والأعمار في المحافظة قليلة جداً.

أما القروض فإنها في حالة تذبذب وانخفاض اذ تراوحت نسب المقرر الى اجمالي الودائع بين 0.9% في سنة 2003 و 0.2% في سنة 2004 ذلك يعني انخفاض نسب التوظيف في القروض الصغيرة بشكل كبير وبمعدل اكبر من انخفاض نسب التوظيف في التسهيلات الاخرى وهذه النتيجة لا تتفق مع منطوق الفرضية الثالثة والتي تنص على مساهمة المصرف من خلال القروض القصيرة الأجل في دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:-

1. **تتناسب حجم التسهيلات المصرفية (الائتمانية) طرديا مع الحركة التجارية والمشاريع الصناعية الصغيرة وهي الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد.**

2. **تعد التسهيلات الائتمانية توظيفات قصيرة الأجل تمنح لتنشيط الحركة التجارية والصناعية.**

3. التسهيلات الائتمانية هي عمليات مصرفية محددة بأحكام قانونية في بنود وردت ضمن قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 المعدل وقد انخفضت نسب التوظيفات خلال مدة البحث بسبب الوضع الأمني للمحافظة والسياسة المتحفظة للمصرف.

4. أظهرت أرصدة الودائع في فروع مصرف الرافدين في الموصل خلال مدة البحث زيادة بلغت نسبتها 26% لسنة 2007 مقارنة بسنة 2003.

5. الودائع الثابتة/ ضعف الإقبال على إيداع المبالغ في حساب الودائع الثابتة، مما يعني تحديد قابلية المصرف على تنويع مديات التوظيف (محفظة القروض) وهذا النوع من الودائع يفيد ويسهم في دعم الاقتصاد المحلي.

6. إن زيادة أرصدة الحسابات الجارية لم ينعكس على نشاط المصرف في مجال منح التسهيلات الائتمانية على الرغم من وصول نسبة الزيادة الى 263% لسنة 2007 مقارنة بسنة 2003.

7. تدني نسب التوظيف في التسهيلات الائتمانية اذ بلغ المعدل للتسهيلات كافة في أعلى نسبة له 2.6% سنة 2003 وتراجعت الى 1.2% سنة 2007.

8. بلغ معدل المستعمل من ارصدة التسهيلات كافة الى اجمالي الودائع أعلى نسبة له 1.4% في سنة 2003 واستمر بالانخفاض لغاية 0.7% في سنة 2007 وهذا مؤشر على ضعف معدلات التوظيف القصير الأجل.

9. إن تراجع عدد الزبائن المستفيدين من التسهيلات الائتمانية من 197 زبون سنة 2003 الى 94 سنة 2007 بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية قد انعكس في تراجع وتيرة منح التسهيلات في فروع المصرف في المحافظة كافة .

10. انخفاض في نسب استخدام الارصدة المقررة مقارنة بالأرصدة المستعملة اذ تراوحت بين (44%-64%) و (47%-61%) و (24%-26%) و (68%-67%) للمكشوف والخصم والقروض وخطابات الضمان على التوالي.

11. غياب دور الإعلام المصرفي للحد من عزوف المواطنين للتعامل مع المصارف الحكومية.

التوصيات:-

1. إعادة النظر بالصلاحيات الممنوحة لمديري المصارف بخصوص المبالغ المقررة للزبائن (أفراد وشركات) للمساهمة الجادة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

2. إعادة الثقة بين المصارف والزبائن والعمل على إيجاد منتجات جديدة ومتطورة تنافس المصارف الأهلية.

3. التأكيد على قيام ملاكات شعبة التسهيلات المصرفية بمتابعة الزبائن من حيث، أسباب عدم استخدام المبالغ المقررة وملاحظة مدى علاقة التسهيلات الممنوحة مع الغرض الذي منح من اجله وطبيعة نشاط الزبون لتجنب المخاطر وتحديد نقاط القوة والضعف.

4. اهتمام إدارات المصارف بالتسهيلات الائتمانية كونها نشاط يسهم في دعم التنمية الاقتصادية لزيادة حركة حسابات الزبائن بما ينعكس على تحسين ربحية المصارف ودورها الفاعل في الاقتصاد.

المصادر:

1. أبو احمد، د. رضا صاحب وقدوري، د. فائق مشعل، 2005، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
2. أرشيد، د. عبد المعطي رضا وجودة، د. محفوظ احمد، 1999، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
3. بني خالد، د. مرعي حسن حمد، 2003، "دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية، دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الأردن"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
4. البيانات والجداول الإحصائية لفروع مصرف الرافدين للمدة من 2003-2007 في محافظة نينوى.
5. الجميل، د. سرمد كوكب، 2006، إدارة المؤسسات المالية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، الطبعة الأولى.
6. قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984 وتعديلاته، طبعة أولى، 2005.
7. اللائحة الإرشادية لتصنيف الائتمان، 2005، البنك المركزي العراقي.
8. النجفي، حسن، 1990، شرح الاعتمادات المستندية، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، بغداد
9. Yeager, Frede. And Setiz, Neil E, 1982, "Financial Institution Management text and case", th3 Edition Prentico-Hall international, Inc, USA.
10. Hempel.georg, Simonson.d.c, gold man-a.b, 1994, "bank Management, text and Cases", 4th ed, john wiley, Sons, Inc.